

استفسر عن خطة توظيف الكويتيين بنظام عقود المقاولين

## الحويلة يسأل الفاضل عن سياسة التوظيف والتعيين لدى مؤسسة البترول وشركاتها



د. محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد الحويلة حزمة من أسئلة إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل حول تطبيق سياسة الإحلال الشامل والتوظيف والتعيين بالقطاع النفطي.

وقال الحويلة في مقدمة سؤاله إن القطاع النفطي مازال مليئا بالعمالة الوافدة وعدم الاستفادة من مخرجات وجهود أبناء الكويت به في ظل وجود كوادير وطنية بأعداد كبيرة ولا يجدون وظيفة في أهم قطاعات الدولة الوطنية، أن الشباب هم من يحملون هم الوطن وبنائه، ولابد من احتوائهم لينالوا دورهم في التنمية وبناء نهضة الوطن، فإن القطاع النفطي يضم شركات عملاقة ومشاريع ضخمة يجب معها وضع استراتيجية وطنية للاعتماد على العمالة الوطنية والشباب الكويتي وليس العمالة الوافدة للعمل في أهم قطاعات الدولة الوطنية في مختلف مجالات العمل سواء الهندسية أو الفنية

أو الإدارية أو وظائف الأمن والسلامة والإطفاء وغيرها من آلاف الفرص، ولذلك قد أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد توظيف الوظائف الحكومية وأخرها القرار رقم 11 لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة.

وطال تزويده وإفادته بالاتي:

1- ما سياسة التوظيف والتعيين لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل شركاتها التابعة لها منذ

السياسة من أجل إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بها؟ مع تزويدي بهذه التعديلات إن وجدت؟

2- ما خطة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها لتطبيق سياسة الإحلال والاستغناء عن العمالة الوافدة؟ مع تزويدي بنسخ من كل القرارات التي تمت في هذا الشأن، وخاصة التي اتخذت نحو إيقاف وخفض تعيين العمالة الوافدة في جميع الشركات؟

3- كم عدد العمالة الوافدة لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها كل على حدة؟

4- كم عدد العمالة الوافدة التي تم الاستغناء عنها منذ صدور قرار تطبيق سياسة الإحلال وتكويث الوظائف؟ وهل توجد شركات غير ملتزمة بتطبيق سياسة الإحلال وما الإجراءات التي اتخذت تجاهها أن وجدت؟

5- كم عدد العمالة الوطنية التي تم تعيينها لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها منذ

صدور قرار تطبيق سياسة الإحلال وتكويث الوظائف؟ كم عدد العمالة الكويتية مقارنة بعدد العمالة الوافدة لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7- هل لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها خطة لتدريب وتجهيز العمالة الوطنية في الوظائف النادرة اللازمة لتشغيل المشاريع الكبرى التي تعمل بها العمالة الوافدة من أجل تكويث هذه الوظائف؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الخطة ونتائجها؟ وإذا كان الجواب بالنفي فلماذا لم تقم مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها بإعداد خطة لتدريب الشباب الكويتي لإحلالهم في الوظائف النادرة بدلا من العمالة الوافدة؟

8- كم يبلغ عدد الشواغر الوظيفية المتاحة حاليا لدى مؤسسة البترول والشركات التابعة لها؟ وأسباب عدم شغلها؟ وهل هناك شواغر

هنا لوكسمبورغ بالعيد الوطني

## الغانم يعزي نظيره البريطانيين



موزون الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة موزون الغانم ببرقيات إلى رئيس مجلس الشيوخ البريطاني لورد فاوهر ورئيس مجلس العموم ليندسي هويل، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث الطعن بالسكين الذي وقع في مدينة ريدينغ وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

وعبر الغانم في برقيته عن الاستنكار الشديد لمثل هذا العمل الإجرامي، مؤكدا التضامن التام مع الشعب البريطاني الصديق.

وبعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في لوكسمبورغ فيرناند إينغن وذلك بمناسبة العيد الوطني لدوقية لكسمبورغ الكبرى.

## السبيعي: «مخاصمة القضاء» دستوري



أحمد السبيعي

أكد النائب الحميدي السبيعي أن قانون مخاصمة القضاء عبارة عن اقتراح حكومي ولحقه اقتراح نيابي حكومي وتم التصويت عليهما بإجماع الحضور من الحكومة والنواب 54 من 54.

وأضاف الحميدي في تغريدات على حسابه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي تويتر أن النيابة العامة سبق وأن اعترضت على مثل هذا الاقتراح غير المجدي من الناحية العملية، إلا أنها لم تقل بأنه غير دستوري وقررت بأنه «في يتقاضونها».

حالة ما إذا رؤى الموافقة عليه فإننا نلدي الملاحظات التالية» وقد تم التوافق والأخذ بها.

وقال السبيعي إن قانون مخاصمة القضاء والنيابة قانون مستحق دستوري حصل على إجماع حكومي - نيابي - شعبي ومن صميم أعمال السلطة التشريعية «ولا ينافرنا عليه منازع ولن يرهنا التهديد باللجوء للدستورية! فإذا كانت لهم أدواتهم، نحن أيضا لدينا أدواتنا، متسلحين بشعب حي وواع لحقوق دستورية طال انتظارها».

وصفها بأفرض الخصبة للاتجار بالبشر واستفسر عن أسماء الشركات التي يزيد أعداد العمال لديهم على 100

## العتيبي يسأل عن العقود الحكومية «للعمالة الوافدة»

### ما أسباب إضرابات عمالة العقود الحكومية.. وهل عاقبت الوزارة الشركات أو أحالتهم للنيابة؟



خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقبيل بتعلق بعمالة العقود الحكومية، مؤكدا أن هذه العقود أصبحت أرضا خصبة لشبهات الاتجار بالبشر ومخالفة قوانين الدولة بعد قيام أفراد منتفذين يمتلكون الشركات باستغلال العمال عن طريق هذه العقود مقابل مبالغ مالية وبمساعدة الدولة.

وزاد: الأمر الذي يسببه امتدت تجارة الإقامات إلى مشاريع الدولة وأصبحت الدولة شريكه مهم بشكل غير مباشر، فضلا عن تفشي ظاهرة إضرابات العمال التي نظمتها أعداد

كبيرة من العمالة سواء في الشركات أو مواقع العمل أو في تجمعاتهم السكنية بسبب عدم صرف الرواتب والمستحقات وأحيانا عدم وجود ماوى لهم.

وجاء السؤال الذي قدمه النائب خالد العتيبي على النحو التالي:

1- متى تم العمل بنظام (المشاريع الحكومية)، وما تقييم الوزارة لهذا النظام لاسيما بعد ظهور عدد كبير من الثغرات من خلال استغلال بعض مالكي هذه الشركات لهذه العقود وإساءتهم للكويت وسمعتها دوليا؟

2- كم عدد العقود الحكومية التي أبرمتها الدولة مع الشركات خلال العشر سنوات الأخيرة؟

3- كم عدد الوافدين الذين يحملون إقامة تحت بند مشاريع حكومية؟

4- يرجى تزويدي بأسماء الشركات ومالكها التي تزيد أعداد العمال لديهم تحت كفالتهم (مشروعات

حكومية) عن 100 عامل.

5- كم عدد المخالفين ممن خالفوا الإقامة وكانوا يحملون إقامة مشاريع حكومية وما الأسباب المختلفة التي دعت شركاتهم إلى عدم تعديل أوضاعهم بشكل قانوني سواء بتجديد الإقامة أو تسفيرهم؟

6- ما أسباب الإضرابات المستمرة للكثير من العمالة الوافدة الذين يعملون تحت بند العقود الحكومية، وما موقف الوزارة من هذه الإضرابات وهل قامت بمعالجة تلك الشركات بسبب إخلالها بشروط التعاقد مع العامل، يرجى تزويدي بعدد المحاضر والعقوبات التي تم فرضها على الشركات بسبب تلك

## الدقباسي يشارك في جلسة البرلمان العربي عبر الاتصال المرئي



علي الدقباسي خلال مشاركته في جلسة البرلمان العربي عبر الاتصال المرئي

شارك النائب علي الدقباسي عضو البرلمان العربي أمس في أعمال الجلسة العامة الثالثة الافتراضية لدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

# البرلمان العربي يقرّ الإستراتيجية الموحدة للتعامل مع إيران وتركيا

### افتتاح الجلسة الختامية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

## السلمي يدين الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة



د. مشعل السلمي

أدان د. مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، بأشد العبارات الإجراءات أحادية الجانب التي أعلنت عنها حكومة قوة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية بهدف تغيير الوضع القائم على الأرض وفرض واقع جديد سيكون له عواقب وخيمة وتداعيات خطيرة على مستقبل السلام في المنطقة، مشددا على أن السلام القائم على مبدأ حل الدولتين استنادا إلى الشرعية الدولية ومبادئ السلام العربية الحل الوحيد الذي يضمن إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، مؤكدا دعم البرلمان العربي لقرار الرئيس محمود عباس بقطع كل أشكال العلاقات مع قوة الاحتلال والتحمل من الاتفاقيات والالتزامات الموقعة معها.

وقال رئيس البرلمان العربي في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح الجلسة الختامية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي التي عقدت عن بعد بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إن البرلمان العربي يعقد هذه الجلسة المهمة عن بعد في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها عالمنا العربي وبالتزامن مع انتشار جائحة كورونا وما فرضته من تداعيات على كل المستويات، مقدما تحية إجلال وإكبار للدول العربية التي قدمت نموذجا نوعيا متميزا على كثير من دول العالم المتقدم بتوفير الرعاية والعلاج المجاني للمواطنين على أراضيها الذين أصيبوا بهذا الفيروس فصانت حقوق الإنسان في أعلى صورها.

وأشار رئيس البرلمان العربي إلى أن التطورات المتسارعة في العالم العربي وصلت إلى درجة في غاية الخطورة تجاوزت مرحلة تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية إلى نزع الاحتلال العسكري المباشر من قبل الدول الإقليمية ذات توجهات الاستعمارية الطامعة في وضع يدها على ثروات الشعب العربي واتخاذ الأراضي العربية ساحة

لمصراعات، مشيرا إلى أنه وإدراكا من البرلمان العربي لخطورة هذه التدخلات الإقليمية على سيادة وأمن الدول العربية وأهمية وجود موقف عربي موحد للتعامل معها والعمل على إيقافها، معروض على الجلسة مشروع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية.

ورحب رئيس البرلمان العربي في كلمته بإعلان القاهرة الذي أطلقه الرئيس عبدالفتاح السيسي لتسوية الأزمة في ليبيا والجهود التي يبذلها الرئيس عبدالمجيد تيون لجمع أطراف الصراع في ليبيا على طاولة الحوار السياسي، مطالبا بالوقف الفوري لإطلاق النار وإخراج كل القوات الأجنبية والمرتبطة واعتماد الحل السياسي لتسوية الأزمة في ليبيا، وفي الشأن السوري أكد أن البرلمان العربي يدعم الحل السياسي في سورية حفاظا على وحدتها وعروبته وتحقيقا لتطلعات شعبها في العيش الكريم.

وجدد د. مشعل بن فهم السلمي التأكيد على موقف البرلمان العربي في دعم أمن واستقرار ووحدة اليمن ودعم ما تقوم به قوات التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية، فضلا عن استضافة المملكة العربية السعودية لؤتمر المانحين لليمن بالشراكة مع الأمم المتحدة وما توصل إليه من نتائج إيجابية، كما أثنى على جهود القوات المسلحة المصرية في القضاء على الإرهاب ودعم الجهاديين في ليبيا، مؤكدا دعم البرلمان العربي للإجراءات التي تتخذها المملكة للتصدي لهذه الأعمال الإرهابية وحماية أمن مواطنيها ومنشأتها.

كما أكد رئيس البرلمان العربي إدانة البرلمان العربي للعمليات العسكرية والهجمات المتزامنة التي قامت بها كل من إيران وتركيا على مناطق شمال العراق في انتهاك صافر لسيادة دولة العراق، مطالبا بوقف فوري لهذه العمليات العسكرية واحترام سيادة العراق ومبادئ حسن الجوار.

على دول الجوار الجغرافي، والهجمات الإرهابية التي طالت المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، وانتهاك النظام الإيراني للسلامة الإقليمية وتهديد طرق الملاحة البحرية والتجارة العالمية في المنطقة العربية.

وتضمنت الاستراتيجية الإجراءات والتدابير لإيقاف تدخلات النظام الإيراني في الشؤون العربية وأهمها: أعداد جامعة الدول العربية مذكرة ورفعها إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سياسات النظام الإيراني العدائية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية العربية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لإيضاح السياسات العدائية للنظام الإيراني التي تهدد من الدول العربية، ومطالبه مجلس الأمن الدولي بإصدار قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن حظر تزويد ميليشيا الحوثي بالأسلحة خاصة القرار رقم (2216)، والزامها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2231) بشأن برنامجها النووي، ووضع «تدخلات النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية» بند دائم على جدول اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

وبخصوص الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع تركيا فتهدف إلى: إلزام النظام التركي بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول العربية والنظم الشرعية فيها، ووقف جميع تدخلاته في الشؤون

الداخلية للدول العربية، والتصدي لسياساته العدائية وأطماعه التوسعية التي تمس سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها، وتهديد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة العربية، وتعزيز التضامن العربي لمواجهة مصارح تهديد النظام التركي للدول العربية.

وحددت الاستراتيجية التحديات ومصادر التهديد التي تتعامل مع النظام التركي ومنها: الأطماع التوسعية للجمهورية التركية في المنطقة العربية، والتدخل العسكري التركي المباشر في سورية وليبيا، والانتهاك المستمر لسيادة العراق، وتكوين ودعم الميليشيات والمصالح المسلحة وتزويدها بالأسلحة المتطورة في سورية وليبيا، ونقل الإرهابيين المرتزقة إلى ليبيا، الأمر الذي يغذي الصراع المسلح ويطول أمده ويهدد مصالح الدول العربية المجاورة، واحتضان ودعم أفراد وجماعات ومنابر إعلامية وقنوات فضائية هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية، ومنها: الأطماع التوسعية لتدخلات النظام التركي في الشؤون العربية وأهمها: الطلب من الأمم المتحدة سحب القوات التركية من سورية وليبيا والعراق، وإعداد جامعة الدول العربية مذكرة ورفعها إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سياسات النظام التركي العدائية وأطماعه التوسعية